

التقرير
السنوي

20
22



للتطوير
ش.م.ح
SIRA
FINANCE
PJSC



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المغفور له صاحب السمو
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان



المغفور له صاحب السمو
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان



صاحب السمو الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان أطال الله عمره
رئيس دولة الإمارات العربية
المتحدة وحاكم أبوظبي



التقرير السنوي 2022

جدول المحتويات

06	الرؤية والرسالة والهدف
07	مراجعة رئيس مجلس الإدارة
08	رسالة الرئيس التنفيذي
09	هدفنا
10	تاريخنا
12	الجوائز والتكريم
16	أبرز الملامح المالية
17	حضورنا
18	حول شركة سراج للتمويل
20	معلومات الشركة
	مجلس الإدارة
	لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
	الإدارة
	مدققو الحسابات
	المقر الرئيسي
26	ما نقدمه - المنتجات والخدمات
29	التحليل المالي
29	الأرقام الرئيسية في لمحة سريعة
30	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
31	تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية السنوي
33	تقرير مدقق الحسابات المستقل
36	البيانات المالية
39	ملاحظات على الحسابات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مراجعة رئيس مجلس الإدارة

عائلة سراج العزيزة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُسعدني أن أُحيطكم علماً بأنني قد اطلعت على التقرير السنوي لشركة سراج للتمويل عن العام 2022 وأن ما جاء فيه قد طمأنني كثيراً لما يحمله من توقعات مستقرة للشركة. وبصفتي رئيساً لمجلس إدارة شركة سراج للتمويل، أجد أن أداء الشركة يتماشى مع رؤيتنا وأنها على الدرب الصحيح، مع تولي الكفاءات المناسبة للمناصب المنوطة بها، وهو ما يبعث على الطمأنينة والثقة في مستقبل الشركة.

وفي هذا الإطار، دعونا لا ننسى أن نجاحنا المستقبلي، في ظل هذا العالم سريع التغير، سوف يعتمد على استعدادنا وقدرتنا على تبني التحول الرقمي واعتماد تقنيات جديدة مبتكرة من أجل الحفاظ على ميزتنا التنافسية والسعي لتحسين تجارب عملائنا بشكل مستمر.

وفي ظل ما نحققه من نجاحات، تتعاضد مسؤولية حماية علامتنا التجارية وتدعيم إنجازاتنا التي حققناها بوتيرة أسرع من أي وقت مضى. ولذلك دعونا نجدد العهد والالتزام بأن نقوم بالأدوار المنوطة بنا كفريق عمل شركة سراج للتمويل والعمل كسفراء للتمويل الإسلامي في حياتنا المهنية والشخصية. دمتم في رعاية الله وأمنه.

أحمد خلف العتيبة
رئيس مجلس الإدارة
مجلس الإدارة

الرؤية والرسالة والأهداف



الأهداف

تحقيق أقصى قدر من الأرباح بشكل أخلاقي لكل من المالكين والعملاء، إلى جانب توفير بيئة عمل احترافية ومجزية للموظفين.

رؤيتنا

أن نكون في صدارة المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية في دولة (NBFI) الإمارات العربية المتحدة.

رسالتنا

تقديم الخدمات المالية الإسلامية بمعناها وقيمتها الحقيقية.

هدفنا

توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المتنوعة عبر القنوات التي تم إنشاؤها بشكل مبتكر باستخدام أحدث التقنيات التي سبّقي سراج للتمويل على اطلاع بمعايير العمل التي تتمحور حول رضا العملاء مع الالتزام باللوائح التنظيمية.

رسالة من الرئيس التنفيذي

إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم التقرير السنوي لعام 2022، لتلمسوا عظم ما حققناه من إنجازات من أجل الارتقاء بالخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي. حيث نمت سراج للتمويل من بدايات متواضعة لتصبح في صدارة المؤسسات المالية، وهو ما يتضح من الجوائز التي نحصل عليها في مختلف المنصات كل عام، ولله الحمد والمنة.

وبينما نشعر بالتواضع إزاء ما حققناه حتى الآن، ولكننا أكثر حماساً لتحقيق المزيد. فبينما نتطلع إلى المستقبل، نحن متفائلون وواثقون وملتمزمون بدفع عجلة التغيير الإيجابي لمساهميننا ولمجتمعاتنا. كما نتطلع إلى دعمكم المستمر في المستقبل، مع آمال أكبر لتحقيق التميز والنمو والازدهار، إن شاء الله!



محمد روسان فيروزي
الرئيس التنفيذي

تاريخنا

تأسست شركة سراج للتمويل ش.م.خ (المعروفة سابقاً باسم الشركة الوطنية للتمويل) في عام 1999. وفي أوائل عام 2007، نجح بنك أداكس، وهو بنك استثماري مقره في البحرين، في الحصول على حصة مسيطرة في الشركة. وبذلك تم تغيير اسم الشركة في ديسمبر 2007، إلى اسمها الحالي، سراج للتمويل ش.م.خ.

أبدت شركة الواحة كابيتال، وهي شركة تتخذ من أبوظبي مقراً لها، اهتمامها بشراء سراج للتمويل وبدأت في الاستحواذ على أسهمها، ثم امتلكت بعد ذلك حصة الأغلبية في عام 2012. ثم استحوذت شركة تريزاك القابضة المحدودة، وهي جزء من مجموعة شركات العتيبة، على حصص شركة الواحة كابيتال وغيرها من المساهمين البارزين في شركة سراج للتمويل، في الربع الأخير من عام 2015.

منذ ذلك الحين، اتخذت سراج للتمويل مبادرات رئيسية لتوسيع محفظة منتجاتها وأعمالها في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة. وتحقيقاً لرؤيتها بأن تكون في صدارة المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية في الإمارات العربية المتحدة، قامت سراج للتمويل بتطوير وتقديم العديد من المنتجات المصممة خصيصاً للعملاء المحتملين والحيين.

مع ما تحققه الشركة من نجاحات في الفترة الحالية، تعد سراج للتمويل واحدة من أسرع شركات التمويل الإسلامي نمواً في الإمارات العربية المتحدة، وتواصل إعادة تأكيد التزامها طويل الأجل من خلال توسيع بصمتها بقوة في سعيها لتوفير منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائها.

حلق عاليًا خفاً!

جوائز التمويل الدولي السنوية العاشرة - 2022

فازت بها شركة سراج للتمويل بفخر
شركة التمويل الإسلامي غير المصرفية الأكثر
ابتكارًا - الإمارات العربية المتحدة





الجوائز والتكريم



2019



2018



2022



2021

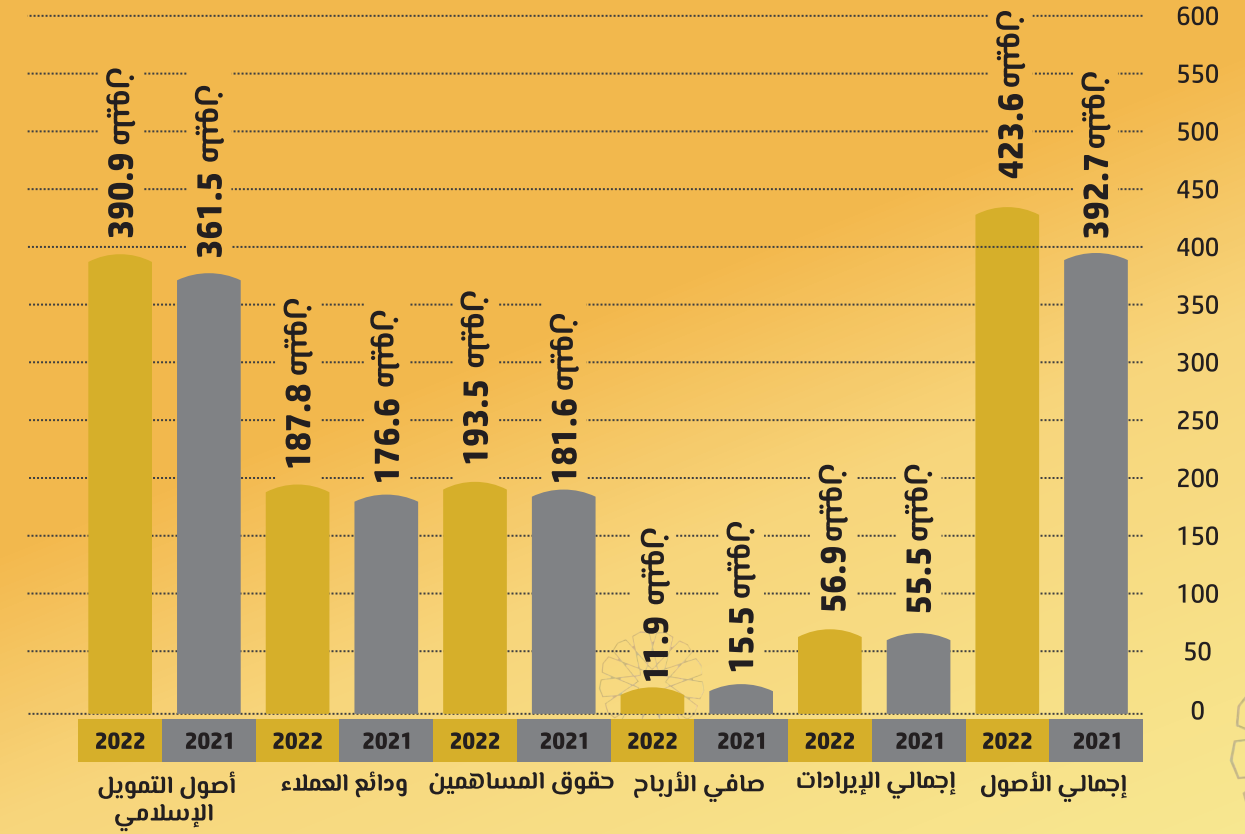


2020

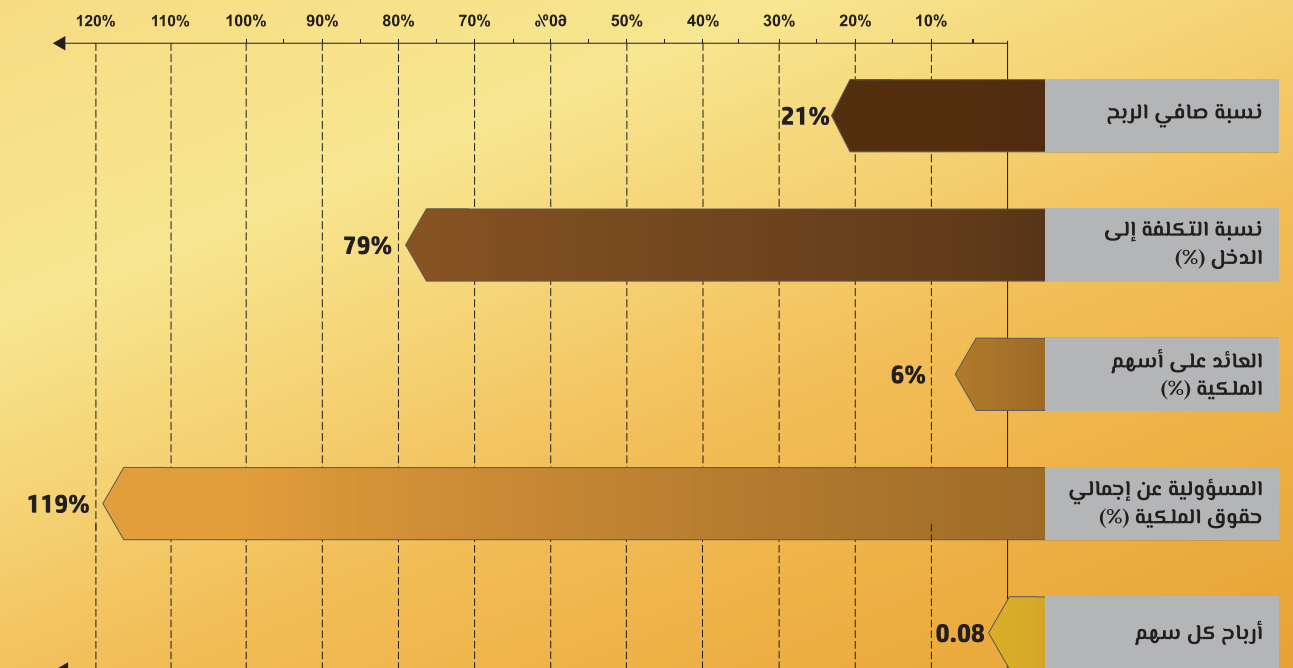
حضورنا



أبرز الملامح المالية



النسب المالية الرئيسية



حول شركة سراج للتمويل

سراج للتمويل ش.م.خ هي شركة مساهمة خاصة مقرها في أبوظبي وتخضع لرقابة البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتبر شركة سراج للتمويل جزء من شركة تريزاك القابضة المحدودة، والتي تعد كياناً أساسياً لمجموعة شركات العتيبة.

تقدم سراج للتمويل بفخر العديد من المنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. فنحن نلبي احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والشركات الكبرى، بهدف تزويدهم بمجموعة متنوعة من خيارات المنتجات التي تناسب تطلعاتهم واحتياجاتهم.

يكمُن هدفنا الأساسي في أن نصبح واحدة من أكثر المؤسسات المالية الإسلامية التي تسهل الأعمال التجارية تقدماً في المنطقة. فنحن نقدر متطلبات أعمال عملائنا وبالتالي نسمح لهم بالاختيار من بين مجموعة واسعة من عروض المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.



ديفيد ويلكينز مدير

السيد ديفيد هو المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تي 3 تكنولوجيز. وقد شغل قبل ذلك منصب رئيس الأسواق العالمية للتجارة الإلكترونية في بنك أبوظبي الوطني. وهو أيضاً المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تي 3 بي إس (المعروفة سابقاً باسم ديجيكوم سولوشن) وفينكور تكنولوجيز وتعاملات هولدينجز. ويشغل السيد ديفيد منصب عضو مجلس إدارة بشركة سراج للتمويل.

بيكاش رانجان جيري مدير

يشغل السيد بيكاش منصب عضو منتدب في شركة أنظمة الاتصالات الذكية (ITS) وعضو منتدب في شركة سكوت باور المحدودة وشركة جزيرة الإمارات للطاقة (JEP). يتمتع بخبرة تجارية تزيد عن 30 عامًا في مجال قطاعات الطاقة والتصنيع والاتصالات. كما يشغل السيد بيكاش منصب عضو مجلس إدارة شركة سراج للتمويل منذ الاستحواذ عليها.

سعد الجنيبي مدير

يشغل السيد سعد منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة السعد لأعمال الطباعة ذ م م، والمدير في شركة علوم الشبكة (المملكة العربية السعودية)، وهو عضو مجلس إدارة شركة سراج للتمويل منذ الاستحواذ عليها.

راشد خلف أحمد خلف العتيبة مدير

يعتبر السيد راشد خلف رائدًا في المكانة المهنية لشركة سراج للتمويل وهو عضو مجلس إدارة، ويشرف على المشاريع التجارية العائلية لمجموعة العتيبة ويتحمل مسؤولية ثابتة تجاه تبسيط العمليات التجارية في إطار المجموعة. وبصفته الشخصية، يمتلك السيد راشد مجموعة يونايتد سيكيورتي جروب - وهي مزود خدمات أمنية راسخ في الإمارات العربية المتحدة. ومع اتساع نطاق التحول الرقمي، حقق نطاق الاستثمار في البصمة التكنولوجية أيضًا قفزة متزايدة داخل مظلة النشاط التجاري للمجموعة التي يشرف عليها راشد.

أحمد بن خلف العتيبة رئيس مجلس الإدارة

السيد أحمد بن خلف هو رائد أعمال عصامي، بدأ حياته المهنية في مجال النفط والغاز منذ بداية المشروع وحتى تقدمه وتنويعه إقليميًا. وبصفته مؤثرًا متنوعًا في مجال الأعمال، يشغل السيد أحمد منصب رئيس مجلس إدارة شركة سراج للتمويل منذ الاستحواذ عليها من قبل شركة تريك القابضة المحدودة - وهي كيان تابع لمجموعة شركات العتيبة. كان السيد أحمد محسنًا محليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال رفاهية المجتمع، وقد لعب دورًا أساسيًا في تطوير العديد من مشاريع الرعاية الاجتماعية ومبادرات المجتمع الأخضر ومنصات التوطين للسلاسل المحلية الشابة ومشاريع رعاية الأطفال، وقد أبدى اهتمامًا شخصيًا برفاهية كبار السن وتنمية مجتمعاتهم، وتشمل اهتماماته التجارية بعضًا من المنتجات الإماراتية الرائدة محليًا ولديه أيضًا مشاريع مرتبطة بالعديد من أصحاب الامتياز ممن حققوا نجاحًا في الأسواق المحلية والإقليمية.



د / فضل رحيم عبد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة
والعضو التنفيذي



**محمد بهرود الدين
بن بدري**
نائب الرئيس



**عبد الناصر أحمد
إبراهيم المناعي التميمي**
عضو

د/ فضل هو عالم شريعة بارع يقدم المشورة في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي ويتمتع بأكثر من 22 عامًا من الخبرة في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية. كما يحظى بخبرة واسعة في تقديم الاستشارات الشرعية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات والمعاملات الإسلامية عبر مجال الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية ويستمر في التعاون بشكل وثيق مع علماء الشريعة الإقليميين.

د/ فضل حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمعاملات من جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا (USIM). وقد تم اعتماده كمستشار ومراجع حسابات الشرعية (CSAA) من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. كما أنه حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كراتشي، باكستان، ودرجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية واللغة العربية من جامعة كراتشي، باكستان، ودبلوم الدراسات العليا في الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين من معهد الخدمات المصرفية والتأمين الإسلامي في لندن.

أجرى فضل وأنتج أبحاثًا مكثفة حول العديد من الموضوعات المالية والمصرفية الإسلامية المعاصرة. وهو عضو في مجلس الشريعة للعديد من شركات الاستثمار والتمويل الإسلامية. وكذلك عضوًا في لجنة الخدمات المصرفية الإسلامية في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة (UAEFB).

عالم شريعة ماهر يتمتع بأكثر من 15 عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي. وهو رئيس اللجنة الاستشارية الشرعية لبنك بيرهاد أم بي أس بي وعضو لجنة الشريعة في سويس آر إي آند إكسكو لجمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي (أساس). وقد شغل سابقًا منصب نائب رئيس لجنة الشريعة في سيتي بنك ماليزيا وعضو لجنة الشريعة في سيتي بنك لاوان.

وهو حاصل على درجة الماجستير في الشريعة (الاقتصاد) من جامعة مالايا وبكالوريوس في المعرفة والتراث الإسلامي (الفقه وأصول الفقه) من الجامعة الإسلامية العالمية. وهو أيضًا مستشار ومراجع حسابات شرعية معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.

تشمل مساهمته الكبيرة في مجال التمويل الإسلامي المشاركة في تطوير المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بالشريعة (معايير الشريعة) والمخططات المتوافقة مع الشريعة الصادرة عن البنك المركزي الماليزي ولجنة الشركات، على التوالي. وبصفته مستشارًا للشريعة، يتمتع بخبرة واسعة في تطوير مجال العمل المالي الإسلامي على مستوى العالم، وهو حاليًا عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في سراج للتمويل.

عالم شريعة يتمتع بخبرة تزيد عن ثمانية وعشرين عامًا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية. لديه معرفة واسعة في الاستشارات الشرعية والتدقيق الشرعي والامتثال للشريعة، وكذلك التدريب الشرعي والبحث والتطوير الشرعي. يتمتع بحس بارع في تنفيذ الممارسات والإجراءات الشرعية المبتكرة لتحسين الكفاءة. هذا إضافة إلى مجموعة متنوعة من المهارات مع خبرة في الوساطة بين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة المؤسسات المالية الدولية.



محمد روسان فيروزي
الرئيس التنفيذي



لطيفة الزعابي
رئيس رأس المال البشري
والمسؤول الإداري

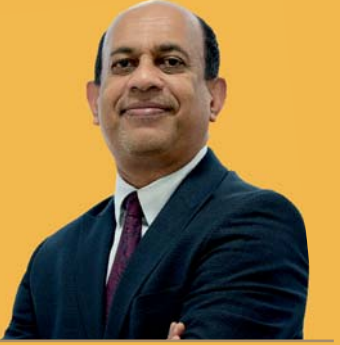


سيد موسى كليم الفلاحي
الرئيس التنفيذي لتطوير
الأعمال والاستثمار

رائد ومفكر كبير يتمتع بخبرة تزيد عن 29 عامًا في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة وإدارة الثروات وإدارة التأمين والأرباح والخسائر في الشركات متوسطة الحجم، وهو أيضًا رائد أعمال ومتحدث عام وشخص اجتماعي، مع القدرة على اتخاذ قرارات سريعة والتمتع بمهارات اتصال واضحة. حصل على العديد من الجوائز للتميز في التخطيط المالي وتطوير المنتجات وقيادة الأعمال وإدارة الأفراد. وهو مساهم كبير في تحويل الأعمال والربحية عبر العديد من المناصب الرئيسية. كما أنه خبير في خلق بيئة من الربحية، إلى جانب الفوائد طويلة الأجل للعملاء وأعضاء الفريق.

رائدة موارد بشرية بارعة في المجال المالي، مع خبرة في التعامل مع الإدارات والعمليات والمبيعات والتسويق وإدارة علاقات العملاء والفرق الفنية من الخبراء نحو تحديد المواقع الاستراتيجية لنواتج الأعمال. موظفة متحمسة للغاية ومندمجة داخل المجتمع الثقافي الإماراتي، تتمتع بأكثر من 20 عامًا من الخبرة في التعامل مع شريحة العملاء الأثرياء والمفاوضات ذات الصلة مع فريق القيادة العليا ومجلس الإدارة. كما أنها مفكرة استراتيجية تتمتع بامتياز معتمد من خلال الكفاءة التشغيلية في دفع نمو الأرباح والالتزام بالسياسة وبرامج التوعية بالسوق وأنشطة بناء الفريق وتقييم إدارة الأداء وتخطيط الخلافة في نطاق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.

يضيف موسى كليم، وهو مصرفي إسلامي متمرس، العديد من الخبرة والتجارب إلى المجموعة بعد أن عمل في أدوار قيادية بالبنوك الإسلامية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي لمدة 30 عامًا. وبصفته مصرفيًا دوليًا، كان له دورًا فعالًا في إطلاق العديد من المعاملات عبر الحدود، وكان رائدًا في المنتجات المبتكرة في مختلف المجالات وخاصة في مجال التمويل التجاري والجملة والتجزئة والخدمات المصرفية الاستثمارية. فقبل انضمامه إلى سراج للتمويل، شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأفخاني لمدة 3 سنوات، وقبل ذلك عمل في مناصب عليا مع البنوك الإسلامية البارزة مثل نور بنك وبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي. ولذلك يُعترف بالسيد موسى كليم بصفته خبير مصرفي إسلامي من خلال مؤهلاته الأكاديمية وتدريبه في البنوك وكذلك في الشريعة. وقد نجح في إنشاء وتنظيم وتوزيع معاملات الشركات والمؤسسات المالية وأسواق رأس المال الإسلامية السيادية.



توان شاهناز هاجيرين
الرئيس التنفيذي
للعمليات

توان شاهناز هو خبير مصرفي كبير يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عامًا بعد أن عمل سابقًا مع العديد من البنوك متعددة الجنسيات والمحلية والمؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة. وقد شغل مناصب رفيعة في سياسة الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان، وأعمال التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الائتمان والعمليات والرهون العقارية الإسلامية وما إلى ذلك، مع خبرة كبيرة في الخدمات المصرفية الإسلامية على مدار الـ 18 عامًا الماضية. بعد أن لعب دورًا أساسيًا في إنشاء قطاع تجاري إسلامي متكامل في مجال التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤسسات مالية بارزة وساعد في إنشاء النافذة الإسلامية لأحد أكبر البنوك في الإمارات العربية المتحدة، فقد تمكن من جلب مجموعة ثرية من الخبرة والمعرفة عبر القطاعات المصرفية المختلفة، إلى جانب المساهمة في تطوير مختلف السياسات والإجراءات وتحسين الضوابط الداخلية وتنفيذ أفضل الممارسات في المنظمة.



محمد مصطفى عمر
الرئيس التنفيذي
للشؤون المالية

بصفته الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للشركة، يعمل محمد مصطفى عمر بشكل وثيق مع الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى كونه مسؤولاً عن جميع الوظائف المالية للشركة، بما في ذلك المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية والخزينة وتمويل الشركات وإعداد التقارير التنظيمية. تمتد مسيرته المهنية لأكثر من 20 عامًا من الخبرة المتنوعة في الإدارة المالية وحلول أعمال تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية الشركات.

كما يحمل محمد درجة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة ساوث إيسترن في واشنطن العاصمة. وقبل انضمامه إلى سراج للتمويل، شغل محمد منصب المدير المالي في بنك الدوحة الإسلامي - الفرع الإسلامي لمجموعة بنك الدوحة في قطر - من 2005 إلى 2010. وقبل ذلك، عمل كموظف محاسبة أول في مصرف أبوظبي الإسلامي.



حنين الأحمد
رئيس الأسواق المالية
والخزينة

حنين الأحمد هي رئيسة الأسواق المالية والخزينة في شركة سراج للتمويل ش.م.خ. وحاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال وتتمتع بخبرة خلفية في مجال الإدارة المالية والتدقيق.

خلال 15 عامًا من الخبرة، نفذت الاستراتيجيات المالية المتعلقة بأعمال شركات المجموعة وصاغت السياسات والإجراءات وفقًا للأهداف العامة للشركة التي حددها الأطراف المعنية. بالإضافة إلى الإشراف على الامتثال للسلطات التنظيمية.



ياسر كونهي
كبير موظفي
المخاطر



فاضل محمد نسيم
كبير مسؤولي
الحوكمة

خبير مصرفي ومدفوعات، حاصل على ماجستير إدارة الأعمال في التمويل مع أكثر من 25 عامًا من الخبرة في قيادة مقترحات الأعمال وتأمينها من خلال التعامل مع إدارة المخاطر والاستجواب/التحقيقات في الاحتيال والامتثال وتحقيقات الطب الشرعي والجرائم الإلكترونية والتدقيق الداخلي والخارجي وتدريب الشركات، كما أنه محاضر في مجال المدفوعات واستشاري الإدارة العليا في المجتمع المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط.

مصرفي كبير يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عامًا في الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في أكثر من 3 دول، ويغطي الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. حصل على لقب "تشارترد بانكر" من معهد بانكرز المرموق من المملكة المتحدة. وهو ممارس في مجال القيادة وشخص موجه للأشخاص للغاية حيث حول العديد من المواهب الشابة إلى أفراد ذوي أداء عالٍ من خلال مهارات التدريب والتوجيه.

عُرف فاضل بأنه متخصص في الخدمات المصرفية الاستهلاكية ولديه خلفية في إدارة المخاطر والتحكم. هذا ولقد تقلد طوال حياته المهنية العديد من الأدوار القيادية وقاد العديد من المشاريع الناجحة في البنوك متعددة الجنسيات مثل بناء الوظائف التشغيلية للمخاطر وتقديم حلول استراتيجية لتقليل تكلفة الائتمان ونموذج حوكمة التحكم لعمليات إدارة المخاطر بأكملها وما إلى ذلك.



مُدقق الحسابات
محاسبون ومستشارون قانونيون بشركة بي دي أو
أبوظبي
يونس يوسف سيفي
سجل رقم: 418



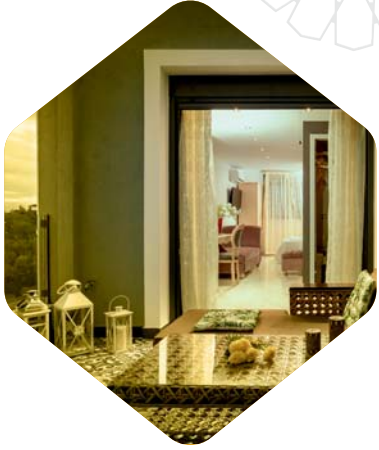
المقر الرسمي
المكتب الرئيسي المسجل لشركة سراج للتمويل ش.م.خ هو وحدة رقم 1003، برج العتيبة، شارع حمدان، صندوق بريد: 63622، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

عرض منتجات التجزئة

يمكنك الآن تجربة المنتجات المصممة المتوافقة مع الشريعة لتلبية الاحتياجات المالية الفردية. حيث يمكن للأفراد الآن الاستمتاع بمجموعة من المنتجات الإسلامية في شركة سراج، مثل التمويل الشخصي (سلام) وتمويل المركبات والتمويل السكني.

منتجات التمويل

التمويل السكني



تمويل المركبات



التمويل الشخصي (سلام)



منتجات البطاقات

بطاقات مدفوعة مقدماً



بطاقات نظام حماية الأجور



بطاقات



بطاقات السفر



ما نقدمه



التحليل المالي

بلغ إجمالي الأصول المسجلة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، 423.6 مليون درهم إماراتي بزيادة قدرها 7.8% مقارنةً بالعام السابق 2021. وارتفعت الأصول ذات الأرباح الرئيسية لشركة سراج للتمويل، أي أصول التمويل الإسلامي، إلى 390.9 مليون درهم إماراتي. وتتكون الأصول المتبقية بشكل أساسي من الودائع المضمونة والسلف قصيرة الأجل والمدفوعات المسبقة التي يبلغ مجموعها 22.0 مليون درهم إماراتي إلى جانب 3.8 مليون درهم إماراتي تمثل الأصول الثابتة.

وبلغ إجمالي الخصوم المسجلة حتى نهاية العام 2022 230.1 مليون - تتكون أساساً من حسابات المودعين بمبلغ 187.8 مليون درهم إماراتي بالإضافة إلى المدفوعات التجارية والخصوم الأخرى البالغة 41.0 مليون درهم إماراتي. وارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 193.5 مليون درهم إماراتي.

في بيان الدخل، بلغ إجمالي الإيرادات المسجلة لعام 2022 56.9 مليون درهم إماراتي-بزيادة عن العام الماضي البالغ 55.5 مليون درهم إماراتي والتي ارتفعت بنسبة 2.5% عن العام السابق.

لمحة سريعة عن الأرقام الرئيسية

السنوات	2022	2021	2020	2019
الإيرادات التمويلية ("000 درهم إماراتي)	37,027	34,411	39,082	37,205
الإيرادات غير التمويلية ("000 درهم إماراتي)	19,963	21,150	22,652	22,880
الإيرادات ("000 درهم إماراتي)	56,991	55,565	61,734	60,085
المصروفات ("000 درهم إماراتي)	45,073	39,975	44,972	34,959
صافي الأرباح ("000 درهم إماراتي)	11,918	15,590	16,762	25,126
إجمالي الأصول ("000 درهم إماراتي)	423,646	392,799	416,640	430,430
إجمالي الخصوم ("000 درهم إماراتي)	230,126	211,197	250,629	311,181
إجمالي حقوق الملكية ("000 درهم إماراتي)	193,519	181,601	166,011	119,249
نسبة التكلفة إلى الدخل (%)	79%	71%	64%	58%
العائد على حقوق الملكية (%)	6%	9%	10%	21%
نسبة الخصوم إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	119%	116%	151%	261%
ربحية السهم	0.08	0.10	0.11	0.20

عروض المنتجات المقدمة للمؤسسات / الشركات الصغيرة والمتوسطة

هدفنا هو نقل أعمال عملنا إلى المستوى التالي. فنحن نضمن مجموعة من الحلول المخصصة للمساعدة في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة. ولقد قمنا بتلبية احتياجات الشركات بسبب وصولنا الواسع للشركات المحلية والدولية.

يمكن للعملاء المميزين اختيار مخطط محدد من حلول مجموعتنا الواسعة من المنتجات والخدمات المالية. ومن خلال تسهيلات التمويل والتجارة المحسنة والسلسلة لدينا، فنحن نملك وسائل إنتاج مؤسستك.

منتجات التمويل والاستثمار

تمويل الأعمال / التمويل لأجل



وديعة الوكالة للشركات



تمويل الرهن العقاري



تمويل الأسطول



منتجات التمويل التجاري

خطابات الاعتماد



خطابات الضمان



يسعد أعضاء مجلس الإدارة بتقديم تقريرهم وبياناتهم المالية لشركة سراج للتمويل ش.م.خ، أبوظبي ("الشركة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

الأنشطة الرئيسية

الأنشطة الرئيسية للشركة هي الأنشطة المالية وفقاً للمبادئ الإسلامية.

النتائج خلال السنة

خلال العام، حققت الشركة إيرادات قدرها 56,991,720 درهماً إماراتياً مقابل 55,565,825 درهماً إماراتياً في العام السابق. وبلغت أرباح العام 11,918,155 درهماً إماراتياً مقابل 15,590,284 درهماً إماراتياً في العام السابق.

الإعفاء

يعفي مجلس الإدارة مدقق الحسابات الخارجي من المسؤولية فيما يتعلق بواجباته للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

مدققو الحسابات

سيتم طرح قرار لإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للشركة للسنة التالية على الأعضاء في الاجتماع العام السنوي.

لصالح مجلس الإدارة ونيابةً عنه



أحمد خلف العتيبة

رئيس مجلس الإدارة

29 مارس 2023

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة سراج للتمويل

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاة والسَّلَام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: 24 فبراير 2023

إلى السادة المساهمين في شركة سراج للتمويل (سراج) إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة سراج للتمويل ("اللجنة") ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2022 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولأدائها التنظيمية تتحدد في:

أ. الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثائق عمل شركة سراج للتمويل، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام في حدود ماتم عرضه على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية لشركة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال سراج") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها

ب. وضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال شركة سراج للتمويل والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة") ("الالتزام بالشريعة الإسلامية")، لضمان توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") لتكون معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال شركة سراج للتمويل خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم 18/3/2018، وذلك اعتباراً من 01/09/2018

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

- أ. عقد (3) اجتماعات خلال السنة المالية،
- ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء التراء فيما يتعلق بأعمال سراج التي عرضت على اللجنة.
- ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، وموثائق العمل، و لوثائق الأخرى المقدمة من قبل سراج للجنة للاعتماد/الموافقة.
- د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
- هـ. الرقابة من خلال وظيفة الحوكمة الشرعية الداخلية على أعمال سراج بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في سراج بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل الإدارة القائمة ب وظيفة الحوكمة الشرعية الداخلية، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرافها في وجوه الخير.
- ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المعنيين بحوكمة البيانات المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المعايير الدولية للتقارير المالية، وإعدادها وفقاً للأحكام المعمول بها في عقد تأسيس الشركة والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

أثناء إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة، وعن الإفصاح - حيثما أمكن - عن المسائل المتعلقة بالاستمرار كمنشأة عاملة واستخدام أساس المنشأة العاملة المحاسبي إلا إذا اعتزمت الإدارة تصفية الشركة أو وقف العمليات أو لم يتوفر لديها أي بديل واقعي سوي القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات في تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. كما أن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد - وليس ضماناً - بأن عملية التدقيق أجريت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تكشف دائماً أي خطأ جوهري عندما يكون موجوداً. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان ثمة توقع معقول أن تؤثر -على حدة أو مجتمعة- على

القرارات الاقتصادية للمستخدمين المبنية على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس التقدير المهني ونحتفظ بدرجة من الشك المهني خلال عملية التدقيق، ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهريّة في البيانات المالية - سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ- ووضع إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر وتنفيذها، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تُقيم أساساً لرأينا. مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن الاحتيال أعلى من ذلك الناجم عن الخطأ، فقد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المتعمدة أو التحريفات أو تجاوز الرقابة الداخلية.

إلى مساهمي شركة سراج للتمويل ش.م.خ

تقرير بشأن تدقيق البيانات المالية

رأينا

لقد حققنا البيانات المالية لشركة سراج للتمويل ش.م.خ، أبوظبي ("الشركة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2022، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والملاحظات بشأن البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة. وفي رأينا، تُعطي البيانات المالية الموحدة المرفقة للشركة رؤية صادقة ومنصفة للمركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 2022 وبيان أدائها المالي وبيان تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS").

الأساس الذي استندنا إليه في إبداء رأينا

أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لمدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA)، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة IESBA. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير لجنة الرقابة الشرعية الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخاص بها. ولا يتناول رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى ولا نبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى والنظر -أثناء ذلك- فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متنسقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو ما إذا كانت تبدو غير صحيحة جوهرياً. فإذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن هذا الأمر. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

ج. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم سراج، إن كان ينطبق.

ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا لشركة سراج، حسب الحاجة، بخصوص التزام سراج بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام شركة سراج بالشريعة الإسلامية.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من سراج وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام شركة سراج للتمويل بالشريعة الإسلامية

بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام سراج بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال سراج خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



فضيلة الشيخ الدكتور/ فضل رحيم عبد الرحيم
الرئيس والعضو التنفيذي للجنة



فضيلة الشيخ / محمد بحر الدين بن بدري
نائب رئيس اللجنة



فضيلة الشيخ / عبد الناصر احمد المناعي
عضو اللجنة

البيانات المالية

بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2022

الإيضاحات	2022 درهم إماراتي	2021 درهم إماراتي
الأصول		
النقد وما في حكمه	6,839,120	4,808,623
أصول التمويل الإسلامي الصافية	390,924,928	361,570,025
الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى	22,023,512	21,874,122
الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	3,858,550	4,546,654
إجمالي الأصول	423,646,110	392,799,424
حقوق الملكية والخصوم		
الخصوم		
حسابات المودعين	187,892,402	176,658,838
الذمم التجارية الدائنة وغيرها من الخصوم	41,093,125	33,653,823
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	1,140,669	885,004
إجمالي الخصوم	230,126,196	211,197,665
الأسهم وحقوق الملكية		
رأس المال	156,500,000	156,500,000
الاحتياطي القانوني	8,794,708	7,602,892
الأرباح المحتجزة	28,225,206	17,498,867
إجمالي حقوق الملكية	193,519,914	181,601,759
إجمالي حقوق الملكية والخصوم	423,646,110	392,799,424

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة في 29 مارس 2023، وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:



محمد روسان فيروزي
الرئيس التنفيذي



أحمد خلف العتيبة
رئيس مجلس الإدارة

(vi) بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، باستثناء المسألة الموضحة أدناه، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة قد انتهكت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 أيًا من الأحكام المعمول بها في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 أو من عقد تأسيسها الذي من شأنه أن يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022.

أ. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لم تكن الشركة متوافقة مع المادة 153 من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لعام 2021، الذي يقيد شركة مساهمة من تقديم قروض لشركة يمتلك فيها عضو مجلس الإدارة أكثر من 20% من رأس مال تلك الشركة.

ب. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لا تزال الشركة في طور تعديل عقد تأسيس وفقًا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021.

وفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي الإماراتي رقم (14) لعام 2018، أبلغنا أننا حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.



محاسبون ومستشارون قانونيون بشركة بي دي أو

أبوظبي

يونس يوسف سيفي

سجل رقم: 418

29 مارس 2023

• فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل وضع إجراءات تدقيق ملائمة في هذه الظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة من قبل الإدارة.

• التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام أساس المنشأة العاملة المحاسبي واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، عما إذا كان هناك شك جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تشكل أساساً جوهرياً للشك في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إن كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ صدور تقرير مدقق الحسابات. ولكن، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى منع الشركة من الاستمرار كمنشأة عاملة.

• تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها بصفة عامة، بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرض البيانات بنزاهة.

نتواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة بشأن جملة أمور منها النطاق والتوقيت المخططين للتدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما يشمل أي أوجه قصور جوهرية نقف عليها في آليات الرقابة الداخلية أثناء التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي الإماراتي رقم (32) لسنة 2021، نُفيد بما يلي:

(i) أننا قد حصلنا على جميع المعلومات التي نراها ضرورية لأغراض التدقيق؛

(ii) أن البيانات المالية أعدت وتمثل، في جميع النواحي المادية، للأحكام المطبقة من قانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (32) لسنة 2021؛

(iii) أن الشركة تحتفظ بدفاتر حسابات سليمة؛

(iv) أن المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر حسابات الشركة؛

(v) يكشف الإيضاح ١٥ بشأن البيانات المالية عن المعاملات والأرصدة المادية للأطراف ذات الصلة؛ و

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الإيرادات	الإيضاحات	2022 درهم إماراتي	2021 درهم إماراتي
الدخل من التمويل الإسلامي	16	37,027,773	34,411,525
الدخل من الرسوم والعمولات		19,963,947	21,150,019
الإيرادات الأخرى		-	4,281
إجمالي الإيرادات		56,991,720	55,565,825
النفقات التشغيلية			
المصاريف الإدارية	17	(38,654,063)	(36,201,446)
انعكاس صافي انخفاض القيمة (التكلفة)			
على أصول التمويل الإسلامي	7	(3,073,761)	341,500
خسائر انخفاض القيمة في الذمم المدينة الأخرى	8	(2,452,448)	(3,408,598)
أصول التمويل الإسلامي المشطوبة		(77,546)	(112,501)
مصاريف العمولة والرسوم		(334,405)	(149,586)
التوزيع على المودعين		(395,711)	(399,248)
الرسوم البنكية		(85,631)	(45,662)
إجمالي النفقات التشغيلية		(45,073,565)	(39,975,541)
الأرباح وإجمالي الدخل الشامل عن السنة		11,918,155	15,590,284

بيان التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

رأس المال السهمي	الاحتياطي القانوني	الأرباح المحتجزة	الإجمالي درهم إماراتي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
156,500,000	6,043,864	3,467,611	166,011,475
-	-	15,590,284	15,590,284
-	1,559,028	(1,559,028)	-
156,500,000	7,602,892	17,498,867	181,601,759
-	-	11,918,155	11,918,155
-	1,191,816	(1,191,816)	-
156,500,000	8,794,708	28,225,206	193,519,914

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الإيضاحات	2022 درهم إماراتي	2021 درهم إماراتي
الأنشطة التشغيلية		
الربح خلال السنة	11,918,155	15,590,284
التسويات لما يلي:		
استهلاك الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	9	874,516
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	12	296,891
صافي رسوم انخفاض القيمة (الانعكاس) على أصول التمويل الإسلامي	7	3,073,761
توفير المطالبات القانونية		
خسائر انخفاض القيمة في الذمم المدينة الأخرى		
تعديلات رأس المال العامل		
زيادة أصول التمويل الإسلامي	7	32,428,664
زيادة الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى	8	2,601,838
الزيادة (النقصان) في حسابات المودعين	10	11,233,563
الزيادة في الذمم التجارية الدائنة وغيرها من الخصوم	11	6,792,475
النقد المستخدم في العمليات		
دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	12	2,258,135
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		
	2,216,909	(31,685,017)
الأنشطة الاستثمارية		
العائدات المتأتبة من التصرف في الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	9	-
شراء الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية		
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		
	(186,412)	(1,555,021)
	(186,412)	(1,534,846)
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		
النقد وما في حكمه في 1 يناير	6	2,030,497
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر		
	4,808,623	38,028,486
	6,839,120	4,808,623

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

1. معلومات عامة	
سراج للتمويل ش.م.خ ("الشركة") هي شركة مساهمة خاصة تأسست ومسجلة في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة). وتم تسجيل الشركة وفقاً للقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 الخاص بالشركات التجارية.	
الأنشطة الرئيسية للشركة هي الأنشطة المالية وفقاً للمبادئ الإسلامية.	
عنوان المكتب الرئيسي المسجل للشركة هو صندوق بريد 63622، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.	
تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ مارس 2023.	
2. التعاريف	
تُستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية بالمعاني المحددة لها:	
المرابحة	
المرابحة هي عقد بيع يقوم البنك ("البائع") بموجبه ببيع الأصول والسلع والبضائع المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى عميله ("المشتري"). على أساس الدفع المؤجل، بعد شراء الأصل وحيازته (الفعلية أو المشروطة) وملكيته. حيث يكون البائع قد اشترى هذا الأصل وحصل عليه، بناءً على وعد من المشتري بشراء الأصل بمجرد شرائه وفقاً لشروط وأحكام المرابحة المحددة. ويشمل سعر بيع المرابحة تكلفة الأصل ومبلغ الأرباح المتفق عليه مسبقاً. وتحتسب أرباح المرابحة داخلياً على أساس تقسيم الوقت على مدار فترة العقد بناءً على المبلغ الأصلي المستحق. ويتم دفع سعر بيع المرابحة من قبل المشتري إلى البائع على أساس التقسيط خلال فترة المرابحة على النحو المذكور في العقد.	
الإجارة	
الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك ("المؤجر") بتأجير أصل إلى عميله ("المستأجر") (بعد شراء أو الحصول على الأصل المحدد، إما من بائع خارجي أو من العميل نفسه، وفقاً لطلب العميل وبناءً على وعده بالتأجير). مقابل مدفوعات إيجارية معينة لمدة أو فترات إيجار محددة، تُدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.	

وتحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس حساب الإيجار وتوقيت دفع الإيجار. ويتعهد المستأجر بموجب هذه الاتفاقية بتجديد فترات الإيجار ودفع مبالغ مدفوعات الإيجار ذات الصلة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها طوال مدة الإيجار.

كما يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طوال مدة الإيجار. وفي نهاية مدة الإيجار، عند الوفاء بجميع التزامات المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يبيع المؤجر الأصل المؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد بيع قدمه المؤجر.

وتتراكم إيجارات الإجارة عند بدء عقد الإيجار وتستمر طوال مدة الإيجار بناءً على الإيجارات الثابتة المحقة (والتي تمثل في الغالب تكلفة الأصول المؤجرة).

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين يكون أحدهما مزوداً للأموال ("رب المال") حيث يقدم مبلغاً معيناً من الأموال ("رأس مال المضاربة") للطرف الآخر ("المضارب"). ثم يستثمر المضارب رأس مال المضاربة في مشروع أو نشاط معين يوظف فيه خبرته وتجاربه للحصول على حصة محددة متفق عليها مسبقاً من الأرباح المتحققة، إن وجدت. ولا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. فمن حيث المبدأ، تُوزَّع أرباح المضاربة عندما يعلن عنها المضارب أو يوزعها. ومع ذلك، نظراً لتقدير أرباح المضاربة دائماً بشكلٍ موثوق، فإنها تُوزَّع داخلياً على أساس التوزيع الزمني خلال فترة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة المتبقي. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل المضارب الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط عقد المضاربة وأحكامه؛ وإلا سيتحمل رب المال الخسارة، شريطة أن يتلقى رب المال دليلاً مرضياً يفيد بحدوث هذه الخسارة بسبب قوة القاهرة وأن المضارب لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع منع آثارها السلبية على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، بإمكان البنك التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب مقتضى الحال.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

عقد السلم (بيع السلم)

السلم هو عقد بيع يتعهد بموجبه العميل (البائع) بتسليم العين (أصل ملموس/قابل للاستبدال محدد) إلى الشركة (المشتري) في تاريخ (تواريخ) مستقبلية متفق عليها بشكل متبادل مقابل سعر مقدم تدفعه الشركة كاملاً مسبقاً على الفور. كما أن البائع ملزم بتسليم العين إلى المشتري في الموعد المحدد وفقاً لشروط العقد، مثل المواصفات والكمية المتفق عليها.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين يكون أحدهما مزوداً للأموال ("الموكل") حيث يقدم مبلغاً معيناً من المال ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، الذي يستثمر رأس مال الوكالة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لدراسة الجدوى أو خطة الاستثمار التي قدمها الوكيل إلى الموكل. ويحق للوكيل الحصول على رسوم ثابتة ("رسوم الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة. ويمكن منح الوكيل أي فائض فوق معدل العائد المتفق عليه مسبقاً كحافز أداء. فمن حيث المبدأ، تُوزع أرباح الوكالة عندما يعلن عنها الوكيل أو يوزعها. ومع ذلك، نظراً لتقدير أرباح الوكالة دائماً بشكل موثوق، فإنها تُوزع داخلياً على أساس التوزيع الزمني خلال فترة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة المتبقي. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل الوكيل الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط اتفاقية الوكالة وأحكامها؛ وإلا سيتحمل الموكل الخسارة. شريطة أن يتلقى الموكل دليلاً مرضياً يفيد بحدوث هذه الخسارة بسبب قوة القاهرة وأن الوكيل لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع منع آثارها السلبية على الوكالة. وفي إطار اتفاقية الوكالة، يمكن للبنك التصرف بصفته إما كموكل أو وكيل، حسب مقتضى الحال.

3. تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمنقحة

أ. المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2022 اعتمدت الشركة المعايير والتعديلات الجديدة التالية في البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والتي تؤثر بشكل كبير على الشركة:

• العقود المجدفة - تكلفة الوفاء بنود العقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37)؛

• الممتلكات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16)

• التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2018-2020 (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41)؛ و

• الإشارات المرجعية إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3).

ب. المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد

هناك عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي ستسري خلال فترات المحاسبة المستقبلية التي قررت الشركة عدم الالتزام بها مبكراً.

تسري التعديلات التالية اعتباراً من 1 يناير 2023:

• الممتلكات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16)

• الإشارات المرجعية إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3).

• تسري التعديلات التالية اعتباراً من 1 يناير 2023:

• الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)؛

• تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8)؛ و

• الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والخصوم الناشئة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12).

تسري التعديلات التالية اعتباراً من 1 يناير 2024:

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار (تعديل - المسؤولية في البيع وإعادة التأجير)

• معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية (تعديل - تصنيف الخصوم على أنها متداولة أو غير متداولة)

• معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية (تعديل - الخصوم غير المتداولة مع التعهدات)

• تُقِيم الشركة حالياً تأثير هذه المعايير المحاسبية الجديدة والتعديلات عليها ولا تعتقد أن هذه التعديلات ستؤثر بشكل كبير على البيانات المالية السنوية.

المعايير الأخرى

• لا تتوقع الشركة أن يكون للمعايير الأخرى التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي لم تصبح سارية حتى الآن، أي تأثير مادي على الشركة.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين (يسري اعتباراً من 1 يناير 2023) - في يونيو 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، بما في ذلك تأجيل تاريخ سريانه إلى 1 يناير 2023.

4. السياسات المحاسبية الهامة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية ("IFRS")

بالإضافة إلى ذلك، تتوافق هذه البيانات المالية مع الأحكام المطبقة في الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021.

تم عرض البيانات المالية بالدرهم الإماراتي باعتباره العملة الوظيفية والعملة المستخدمة في إعداد التقارير بالشركة.

أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية باستخدام أسس القياس التي حددتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل نوع من أنواع الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. ويرد وصف أسس القياس بشكل كامل في السياسات المحاسبية.

تم إعداد البيانات المالية بناءً على أساس التكلفة التاريخية. حيث تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المقدم مقابل الأصول.

تتضمن البيانات المالية تلك الأنشطة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي أجرتها الشركة. وتشير الصيرفة الإسلامية عمومًا إلى قبول الودائع ومنح التمويل والتعامل في الأوراق المالية الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية (راجع الإيضاح 2).

والقيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل خصم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بصرف النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته أو تقديره بشكل مباشر باستخدام طريقة تقييم أخرى أم لا. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو الخصوم، تأخذ الشركة في الحسبان خصائص الأصول أو الخصوم إذا أخذ المشاركون في السوق هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصول أو الخصوم ذات الصلة في تاريخ القياس. وتُحدّد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية على هذا الأساس.

إضافةً إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، تُصنّف قياسات القيمة العادلة إلى المستوى 1 أو 2 أو 3 بناءً على درجة ملاحظة مدخلات قياسات القيمة العادلة وأهميتها بالكامل، والتي يتم وصفها على النحو التالي:

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

- مدخلات المستوى 1 وهي أسعار مدرجة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة التي يمكن للكيان الوصول إليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى 2 وهي مدخلات، بخلاف الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى 1، والتي يمكن ملاحظتها للأصول أو الخصوم، سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر؛ و
- مدخلات المستوى 3 وهي مدخلات لا يمكن ملاحظتها سواءً للأصول أو الخصوم.

وفيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المعتمدة:

الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية

ترد قيمة الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية في البيانات المالية بقيمة التكلفة بعد استبعاد الاستهلاك التراكمي المحتسب عليها. ويُحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول كما يلي:

الأثاث والتجهيزات	7 سنوات
المعدات المكتبية	4 سنوات
المركبات	5 سنوات
برامج الكمبيوتر والأجهزة	4 سنوات

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر وكانت القيم الدفترية تتجاوز المبلغ المقدر الممكن استرداده، يتم تخفيض الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد.

أما المصروفات المتكبدة لاستبدال عنصر من الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية التي يتم المحاسبة عنها بشكلٍ منفصل فتتم رسملتها ويتم شطب القيمة الدفترية للمكون الذي تم استبداله. وتتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية. ويتم إثبات جميع المصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند تكبدها.

العمل الرأسمالي قيد التنفيذ

يتم إثبات العمل الرأسمالي قيد التنفيذ بالتكلفة ولا يتم استهلاكها حتى تصبح الأصول جاهزة للاستخدام المقصود ويتم تحويلها إلى فئات الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية ذات الصلة.

الأدوات المالية

الأصول المالية

تُقدَّر الأصول المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. وتُضاف تكاليف المعاملة المرتبطة أو تُخصم مباشرةً باقتناء الأصول والخصوم المالية أو إصدارها من القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية (بخلاف الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر)، حسب الاقتضاء، عند الإثبات الأولي. ويتم على الفور إثبات تكاليف المعاملة المرتبطة بالاستحواذ على الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرةً في الأرباح أو الخسائر.

وبالتالي، تُقاس جميع الأصول المالية المثبتة لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، حسب تصنيف الأصول المالية.

فضلاً عن ذلك، يُصنَّف الأصل المالي عند إثباته للمرة الأولى، أي عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويعتمد تصنيف الأصول المالية على نموذج أعمال الشركة وخصائص التدفقات النقدية للأصول المالية.

ومن ثم يجب قياس الأصول المالية التي تستوفي الشروط التالية بالتكلفة المطفأة (بعد خصم أي تخفيض في القيمة) ما لم تكن الأصول مصنفة بشكلٍ نهائي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة لإزالة أي عدم تطابق محاسبي. ولم تقم الشركة بمثل هذا الاختيار.

اختبار نموذج الأعمال: يهدف نموذج أعمال الشركة إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية (بدلاً من بيع الأداة قبل تاريخ استحقاقها التعاقدية لتحقيق تغيرات قيمتها العادلة).

اختبار خصائص التدفق النقدي: تتضمن الشروط التعاقدية للأصل المالي ظهور تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتألف فقط من دفعات رأس المال والأرباح على المبلغ الرئيسي المستحق.

ومن ثم يجب قياس الأصول المالية التي تستوفي الشرطين التاليين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ما لم تكن الأصول مصنفة بشكلٍ نهائي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة لإزالة أي عدم تطابق محاسبي. ولم تقم الشركة بمثل هذا الاختيار.

اختبار نموذج الأعمال: يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

اختبار خصائص التدفق النقدي: تتضمن الشروط التعاقدية للأصل المالي ظهور تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتألف فقط من دفعات رأس المال والأرباح على المبلغ الرئيسي المستحق.

يجب قياس جميع الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL). ومع ذلك، بالنسبة لأدوات حقوق الملكية، غير المحتفظ بها للتداول، يمكن تصنيفها بشكلٍ نهائي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) وليس لدى الشركة أي استثمار في أسهم الملكية.

تتكون الأصول المالية للشركة من النقد وما في حكمه وأصول التمويل الإسلامي والودائع والذمم المدينة الأخرى.

التكلفة المطفأة وطريقة الأرباح الفعلية

تُعد التكلفة المطفأة للأصل المالي هي القيمة التي يقاس بها الأصل المالي عند الإثبات الأولي مطروحاً منها أقساط السداد الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الأرباح الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديل أي مخصص خسارة. كما يمثل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

تتكون الأصول المالية للشركة من النقد وما في حكمه وأصول التمويل الإسلامي والودائع والذمم المدينة الأخرى.

التكلفة المطفأة وطريقة الأرباح الفعلية

تُعد التكلفة المطفأة للأصل المالي هي القيمة التي يقاس بها الأصل المالي عند الإثبات الأولي مطروحاً منها أقساط السداد الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الأرباح الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديل أي مخصص خسارة. كما يمثل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

تعد طريقة الأرباح الفعلية إحدى الطرق المستخدمة في حساب التكلفة المطفأة لمنتج تمويلي وتخصيص إيرادات الأرباح على مدار الفترة ذات الصلة. يُعد معدل الأرباح الفعلي هو السعر الذي يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة بالضبط (بما في ذلك الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الأرباح الفعلي، وتكاليف المعاملات والأقساط الأخرى أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع للمنتج التمويلي، أو، حيثما كان ذلك مناسباً، فترة أقصر إلى إجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الإثبات الأولي.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية غير الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات التصنيف الائتماني المنخفض، يتم احتساب إيرادات الأرباح من خلال تطبيق المعدل الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الأصول المالية التي أصبحت بعد ذلك ذات تصنيف ائتماني منخفض (انظر أدناه). وفيما يتعلق بالأصول المالية التي أصبحت بعد ذلك ذات تصنيف ائتماني منخفض، يتم إثبات الأرباح من خلال تطبيق المعدل الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. فإذا تحسنت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية ذات التصنيف الائتماني المنخفض في فترات إعداد تقارير لاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي ذي تصنيف ائتماني منخفض، يتم إثبات الأرباح من خلال تطبيق المعدل الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات التصنيف الائتماني المنخفض، تثبت الشركة الأرباح عن طريق تطبيق المعدل الفعلي المعدل حسب الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الإثبات الأولي. ولا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت المخاطر الائتمانية للأصل المالي في وقت لاحق بحيث لم يعد الأصل المالي ذات تصنيف ائتماني منخفض.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تُثبت الشركة مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على أصول التمويل الإسلامي. ويتم تقييم الأصول المالية الأخرى، أي النقد وما في حكمه، وودائع الوكالة لدى المؤسسات المالية والودائع والذمم المدينة الأخرى من حيث انخفاض القيمة ويتم إثبات مخصص الخسارة إذا كان جوهريًا. ويتم تحديث مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ كل تقرير بما يعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي للأداة المالية ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، تُطبّق الشركة نهجًا ثلاثي المراحل في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم ترحيل الأصول المالية للشركة من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جودة الائتمان منذ الإثبات الأولي.

المرحلة الأولى - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا: تقيس الشركة مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا. عندما تكون المخاطر الائتمانية على أداة مالية أقل ولم تزداد بشكل ملحوظ منذ الإثبات الأولي.

المرحلة الثانية - الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر (غير منخفضة التصنيف الائتماني): تقيس الشركة مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر. عندما تزداد المخاطر الائتمانية على أداة مالية بشكل كبير منذ الإثبات الأولي.

المرحلة الثالثة - الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر (منخفضة التصنيف الائتماني): ينخفض التصنيف الائتماني للأصول المالية عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير كبير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي.

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنتج عن جميع أحداث التقصير المحتملة لكامل العمر المتوقع للأداة المالية. في المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر التي من المتوقع أن تنتج عن أحداث التقصير على أداة مالية والتي يمكن حدوثها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير. ويعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر أم لا على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو مخاطر حدوث تقصير منذ الإثبات الأولي بدلاً من إثبات أن الأصل المالي يعاني من ضعف ائتماني في تاريخ التقرير.

(i) الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

تعتمد الشركة، عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات الأولي أم لا، إلى مقارنة مخاطر حدوث تقصير في الأداة المالية كما في تاريخ إعداد التقرير مع مخاطر حدوث تقصير في الأداة المالية في تاريخ الإثبات الأولي. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك التجارب السابقة والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكبد تكاليف أو بذل جهود لا داعي لها.

ومن ثم تشمل المعلومات التطلعية مؤشرات الاقتصاد الكلي المحددة، التي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمراكز البحثية ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للشركة.

(ii) تعريف التقصير

تعتبر الشركة أن التقصير قد حدث عندما يتجاوز الأصل المالي 90 يومًا عن الموعد النهائي للسداد، ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومعمومة توضح أن معيارًا أبطأ للتقصير هو الأكثر ملاءمة.

(iii) الأصول المالية ذات التصنيف الائتماني المنخفض

يعتبر الأصل المالي ذات تصنيف ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

(iv) سياسة الشطب

تشطب الشركة الأصول المالية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يواجه صعوبات مالية شديدة ولا يوجد احتمال واقعي لاستردادها، على سبيل المثال، عندما يكون الطرف المقابل عرضة للتصفية أو بدأ في إجراءات الإفلاس. وقد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد التي تطبقها بالشركة، مع الأخذ في الاعتبار المشورة القانونية عند الاقتضاء. ويتم إثبات أي حالات استرداد في بيان الأرباح أو الخسائر.

(v) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وإثباتها

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المنتجات المعروضة بأسعار مخفضة لاحتمالية التعثر (PD) وقيمة التعرض عند التعثر (EAD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD). حيث تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته المالية، إما خلال الـ 12 شهرًا القادمة (احتمالية التعثر لمدة 12 شهر)، أو على مدى المدة المتبقية (احتمالية التعثر على مدى المدة المتبقية) للالتزام. بينما تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. هذا وتستمد الشركة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغييرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإهلاك. وتعرف قيمة التعرض عند التعثر للأصل المالي بأنها إجمالي القيمة الدفترية. وتمثل معدل الخسارة عند التعثر الخسارة المتوقعة المشروطة بالتعثر عن السداد وقيمتها المتوقعة عند تحقيقها والقيمة الزمنية للمال.

يعتمد تقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر على البيانات التاريخية المعدلة عن طريق المعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما فيما يخص قيمة التعرض عند التعثر، بالنسبة للأصول المالية، فإن هذا يتمثل في إجمالي القيمة الدفترية للأصول تاريخ الإبلاغ؛ وبالنسبة لعقود الضمان المالي، تشمل قيمة التعرض المبلغ المسحوب في تاريخ الإبلاغ، إلى جانب أي مبالغ إضافية يتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التعثر الذي يتم تحديده بناءً على الاتجاه التاريخي وفهم الشركة لاحتياجات التمويل المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

أما فيما يخص الأصول المالية، يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تلقيها، والتي يتم خصمها بالسعر الفعلي الأصلي.

في حال قامت الشركة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى المدة المتبقية في فترة الإبلاغ السابقة ولكنها قررت في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى المدة المتبقية لم تعد مستوفاة، فإن الشركة تقيس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا في تاريخ الإبلاغ الحالي.

كما تقوم الشركة بإثبات المكاسب أو الخسارة من وراء انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع تعديل مماثل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء إثبات الأصول المالية

لا تعترف الشركة بالأصل المالي إلا عند انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بنقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بملكية الأصل إلى طرف آخر. وفي حال لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بشكل كبير بجميع مخاطر ومكافآت الملكية واستمرت في التحكم في الأصل

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

المنقول، فإن الشركة تعترف بأرباحها المحتفظ بها في الأصل والخصم المرتبط به بالنسبة للمبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. وإذا احتفظت الشركة بشكل كبير بجميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف أيضًا بالتمويل المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء إثبات الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة.

التصنيف كخصوم مالية أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية كخصوم مالية أو كحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات المسؤولية المالية وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية عبارة عن أي عقد يثبت وجود ربح متبقي في أصول الكيان بعد خصم جميع الخصوم. ويتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة في العائدات المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

الخصوم المالية

تُقاس الخصوم المالية بالتكلفة المطفأة لاحقًا باستخدام طريقة سعر الربح الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ومع ذلك، فإن الخصوم المالية التي تنشأ عندما لا يكون نقل الأصل المالي مؤهلاً للإلغاء الإثبات أو عند تطبيق نهج المشاركة المستمرة، وعندما يتم إصدار عقود الضمان المالي عن الشركة، يتم قياسها وفقًا للسياسات المحاسبية المحددة الموضحة أدناه.

الخصوم المالية التي تم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة

أما الخصوم المالية التي لا تكون (1) اعتبارًا طارئًا لمنشأة تحصيل في دمج الأعمال أو (2) المحتفظ بها لعمليات التداول أو (3) المُدرجة في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقًا بتكلفة مطفأة باستخدام طريقة الربح الفعال.

تُقاس حسابات المودعين والمبالغ المستحقة لعملية التداول والخصوم الأخرى المصنفة على أنها «خصوم مالية» مبدئيًا بالقيمة العادلة. بعد خصم تكاليف المعاملات، ثم يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعال، مع الاعتراف بالتوزيع على المودع على أساس العائد الفعلي.

إلغاء إثبات الخصوم المالية

تعهد الشركة إلى إلغاء إثبات الخصوم المالية عند الوفاء بالتزامات الشركة أو إلغاؤها أو انتهاءها فقط. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للتزامات المالية غير المعترف بها والمقابل المدفوع والواجب الدفع في الربح أو الخسارة.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للأصول والخصوم المالية وعرض المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون للشركة حق قابل للتنفيذ قانونيًا في مقاصة المبالغ المثبتة؛ وتعتمد إما التسوية على أساس صاف، وإما تحقيق الأصول وتسوية الخصوم في وقت واحد. وتُعرض الإيرادات والمصروفات على أساس صاف فقط عندما يُسمح بذلك بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو للمكاسب والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط تداول الشركة.

رأس المال السهمي

تُصنف الأدوات المالية التي تصدرها الشركة كحقوق ملكية فقط إلى الحد الذي لا تفي فيه بتعريف الخصوم المالية أو الأصول المالية. وتُصنف الأسهم العادية للشركة كأدوات حقوق ملكية.

الاحتياطي النظامي

وفقًا لمذكرة تأسيس الشركة، سيتم اقتطاع نسبة 5% من أرباح العام سنويًا والاحتفاظ بها في حساب الاحتياطي النظامي. على أن يُعلق الخصم عندما يصل الرصيد في حساب الاحتياطي هذا إلى 0.5% على الأقل من رأس المال السهمي.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات في بيان المركز المالي عند وجود التزام حالي (قانوني أو استتاجي) على الشركة ناشئ عن أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تدفق خارج لموارد تتضمن منافع اقتصادية ستكون مطلوبة لتسوية الالتزام، ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة. ومن ثم يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة الذي يعكس تقيييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالالتزام. ويتم إقرار إلغاء الخصم كتكلفة تمويل.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المكافآت إلى رواتب الموظفين النهائية ومدة الخدمة، مع مراعاة إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة. ويتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

فيما يتعلق بموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم الشركة مساهمات في نظام التقاعد الحكومي ذي الصلة، محسوبة كنسبة مئوية من رواتب الموظفين. وتقتصر التزامات الشركة على هذه المساهمات، والتي يتم صرفها عند استحقاقها.

العملات الأجنبية

أ. العملة الوظيفية وعملة العرض
تُقاس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يتعامل بها الكيان (العملة الوظيفية). ويتم عرض القوائم المالية "بالدرهم الإماراتي"، (AED) حيث يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة.

ب. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية، باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية مثل هذه

المعاملات ومن تحويل أسعار الصرف للأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر وبيان الدخل الشامل الآخر.

إثبات الإيرادات

تعترف الشركة بالإيرادات عندما يمكن قياس مبلغ الإيرادات بشكل موثوق، ومن المحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية إلى الشركة وعندما يتم استيفاء معايير محددة لكل نشاط من أنشطة الشركة.

(i) الربح من التمويل الإسلامي

يتم الاعتراف بالربح على أساس تقسيم الوقت على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الرئيسية المستحقة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(ii) الدخل من الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بالدخل من الرسوم والعمولات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة. ويتم الاعتراف بالرسوم والعمولات الأخرى التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من التمويل كدخل وبصفته تعديل على معدل الربح الفعلي.

عقود الإيجار

تحديد عقود الإيجار
تقوم الشركة بحساب عقد، أو جزء من عقد، كعقد إيجار عندما تنقل الحق في الاستخدام والأصول لفترة من الوقت مقابل عوض. وتعرف عقود الإيجار بأنها تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

- يوجد أصل محدد؛
- تحصل الشركة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الأصل؛ و
- تمتلك الشركة الحق في الاستخدام المباشر للأصل.

تأخذ الشركة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهريّة لاستبدال الأصل. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعندئذٍ لا يمكن معاملة العقد على أنه عقد إيجار.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

وعند تحديد ما إذا كانت الشركة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الأصل، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الأصل، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

وعند تحديد ما إذا كان للشركة الحق في الاستخدام المباشر للأصل، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت ستدير كيف ولأي غرض يتم استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً نظراً للطبيعة الأصل، تأخذ الشركة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيستخدم الأصل خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من العقد لا يستوفي هذه المعايير، فإن الشركة تبادر إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16).

يتم إثبات جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الأصول والتزامات الإيجار باستثناء:

- عقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة؛ و
- عقود الإيجار ذات مدة ١٢ شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع تحديد معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة) في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الاقتراض للشركة في تاريخ بدء عقد الإيجار. ويتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. وفي مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس الأولي للالتزام الإيجار. ويتم إثبات مدفوعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الإثبات الأولي، تشمل القيمة الدفترية للالتزامات الإيجار على ما يلي: المبالغ المتوقعة دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛ السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الشركة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛ و

أي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

يتم قياس حق استخدام الأصول الأولي بنفس مبلغ التزامات الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، فيما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في بدء الإيجار أو قبله؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛ و
- قيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الشركة تعاقدياً

تفكيك، إزالة أو استعادة الأصل المؤجر لها كان عليه (عادة تعويض تلف العين المؤجرة)

لاحقاً بعد القياس الأولي للالتزامات الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، فيما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. ويتم إطفاء حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى العمر الاقتصادي المتبقي للأصل، والذي نادر الحدوث ما يكون أقصر من مدة عقد الإيجار.

ضريبة القيمة المضافة

يتم إثبات أصل/التزام ضريبة القيمة المضافة في البيانات المالية للشركة بناءً على متطلبات اللوائح على النحو المحدد من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب ويتم إثبات المصروفات والأصول بعد خصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة، باستثناء:

• إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عند شراء الأصول أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من هيئة الضرائب، وفي هذه الحالة، يتم إثبات ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة الاستحواذ على الأصل أو كجزء من بند المصروفات، حسب الاقتضاء.

• عندما يتم تضمين الذمم المدينة والذمم الدائنة مع مبلغ ضريبة القيمة المضافة.

ويتم تضمين صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة المقبوضة/المستحقة الدفع على/لصالح هيئة الضرائب كجزء من المبالغ المدينة/الدائنة في البيانات المالية.

5. الأحكام المحاسبية الرئيسية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، والواردة في الإيضاح رقم 4، يتعين على الشركة اتخاذ بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المتعلقة بالمستقبل. التقديرات

يتم تقييم الأحكام باستمرار بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الأوضاع. وقد تختلف التجربة الفعلية في المستقبل عن هذه التقديرات والافتراضات. إن التقديرات والافتراضات التي لها مخاطر مهمة لتكون سبباً لتعديل جوهرى للقيم الدفترية للأصول والخصوم خلال السنة المالية القادمة تتمثل فيما يلي:

المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ إعداد بيان الموقف المالي، والتي لها مخاطر مهمة لتكون سبباً لتعديل جوهرى للقيم الدفترية للأصول والخصوم خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه:

خسارة انخفاض القيمة على أصول التمويل الإسلامي

كما هو مبين في الإيضاح 4، تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً لأصول المرحلة 1، أو أصول الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لأصول المرحلة 2 أو المرحلة 3. وينتقل الأصل إلى المرحلة 2 عندما تزداد مخاطره الائتمانية بشكل كبير منذ الإثبات الأولي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ما يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بشكل كبير، تأخذ الشركة بعين الاعتبار المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة الموثوقة.

أن يأخذ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة وكذلك تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية والأوضاع الحالية، بالإضافة إلى الأحداث والأوضاع الاقتصادية المستقبلية وفقاً لتوقعات معقولة وموثوقة. سيتطلب تقدير وتطبيق المعلومات التطلعية اتخاذ حكاماً مهماً.

إن المدخلات المتعلقة في احتمالية حدوث التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر والتي يتم استخدامها لتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 وللمرحلة 2 مصممة بناءً على عوامل متغيرة للاقتصاد الكلي (أو التخفيض في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة. سيحتوي كل سيناريو اقتصادي كلي مستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة على توقعات لمتغيرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة.

سيكون تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة 1 والمرحلة 2 تقديرًا مرجحًا احتماليًا مخففاً يأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد الكلي.

سيعتمد السيناريو الأساسي وسيناريو أفضل حالة وسيناريو أسوأ حالة على توقعات الاقتصاد الكلي الواردة من مصدر خارجي ذي سمعة طيبة. سيتم تحديث هذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي وبشكل أكثر تكراراً إذا اقتضت الظروف ذلك.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة بنفس الاحتمالات.

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم الشركة معلومات تطلعية معقولة وموثوقة، والتي تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية للمحركات الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

إن قيمة التعرض عند التعثر خلال عمر الأصل المالي مصممة بناء على حالة السداد المتوقع. تطبق الشركة عوامل تحويل ائتمان محددة من أجل حساب قيمة التعرض عند التعثر تعتمد معايرة هذه المعلومات على البيانات التاريخية الداخلية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الطرف المقابل ونوع المنتج.

إن الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع الشركة تحصيلها، مع مراعاة التدفقات النقدية المتأتبة من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد خلال افق زمني معين، ويشمل حسابه البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

6. النقد وما في حكمه

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
-	196,411
6,839,120	4,612,212
6,839,120	4,808,623

توضع الأرصدة البنكية لدى المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتضمن الحساب الجاري لدى البنوك رصيدًا قدره 3,197,532 درهمًا إماراتيًا حجبته البنوك وغير متاح لاستخدام الشركة.

العمر الإنتاجي للأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية

تخضع الممتلكات والأدوات والمعدات للإهلاك على مدار فترة أعمارها الإنتاجية، والتي تُحسب بناءً على تقديرات الاستخدام المتوقع للأصل وحالة البلاء والتآكل المادي المتوقعة والتي تكون معتمدة على العوامل التشغيلية. ولم تنظر الإدارة في أي قيمة متبقية لأنها تعتبر غير مهمة.

تلف الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية

تقوم الشركة بمراجعة أثاثها وتركيباتها ومعدات المكتبية لتقييم التدهور في القيمة فيما إذا كان هناك مؤشر على حدوث انخفاض في القيمة. عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، تتخذ الشركة قرارًا بشأن ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض في القيمة الدفترية للأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية. وتبعاً لذلك، يُوضع مخصص لانخفاض القيمة عند وجود حدث أو حالة خسارة محددة تشكل، استناداً إلى الخبرة السابقة، دليلاً على انخفاض القيمة الدفترية للأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية.

7. أصول التمويل الإسلامي، الصافية

مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
مراجعة الشركات
مراجعة البيع بالتجزئة
سلام التجزئة

ناقص: أرباح مؤجلة من تمويل المراجعة

مخصص انخفاض القيمة

جاءت حركة مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و2021 على النحو التالي:

2022	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
264,266	5,287,255	14,047,346	19,598,867	
39,286	403,199	2,631,276	3,073,761	
303,552	5,690,454	16,678,622	22,672,628	

في 1 يناير
الرسم عن السنة. الصافي
في 31 ديسمبر

2021	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
249,414	4,954,666	14,736,287	19,940,367	
14,852	332,589	(688,941)	(341,500)	
264,266	5,287,255	14,047,346	19,598,867	

في 1 يناير
الرسوم (المشطوبات) عن السنة
في 31 ديسمبر

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

فيما يلي تفصيل تعرض الشركة حسب جودة الائتمان اعتباراً من 31 ديسمبر 2022 و2021:

2021		
الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	قطاع البيع بالتجزئة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
379,390,829	1,778,063	381,168,892
-	-	(19,598,867)
379,390,829	1,778,063	361,570,025

2022		
الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	قطاع البيع بالتجزئة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
412,303,616	1,293,940	413,597,556
-	-	(22,672,628)
412,303,616	1,293,940	390,924,928

2021		
الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	قطاع البيع بالتجزئة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
40,849,259	311,978	41,161,237
4,840,794	45,689	4,886,483
-	18,960	18,960
-	-	(14,047,346)

2022		
الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	قطاع البيع بالتجزئة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
37,649,812	25,861	37,675,673
5,583,998	40,486	5,624,484
2,163,288	18,960	2,182,248
-	-	(16,678,622)

المرحلة الثالثة:

دون المستوى مشكوك فيه الخسارة مخصص انخفاض القيمة

45,690,053	376,627	32,019,334
------------	---------	------------

45,397,098	85,307	28,803,783
------------	--------	------------

القيمة الدفترية

المرحلة الثانية:

أقل من 60 يوماً أقل من 90 يوماً مخصص انخفاض القيمة

22,111,258	-	22,111,258
-	-	-
-	-	(5,287,255)

16,565,787	211,247	16,777,034
-	-	-
-	-	(5,690,454)

القيمة الدفترية

المرحلة الأولى:

مخصص انخفاض القيمة

311,589,518	1,401,436	312,990,954
-	-	(264,266)

350,340,731	997,386	351,338,117
-	-	(303,552)

القيمة الدفترية

جميع أصول التمويل الإسلامي موجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة. جاء توزيع التمويل حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية على النحو التالي:

2021	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
88,634,193	104,556,448
93,786,898	91,477,640
78,689,073	85,986,997
60,376,219	61,906,592
36,893,858	37,727,722
18,540,219	25,507,892
2,189,677	3,097,446
281,525	2,042,879
1,777,230	1,293,940
381,168,892	413,597,556

قطاع العمل

الخدمات المهنية والعلمية والتقنية الخدمات البناء والعقارات تجارية النقل والتخزين والاتصالات التصنيع الأنشطة المالية والتأمينية الكهرباء والغاز والمياه الأفراد الإجمالي

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

8. الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى

الحسابات والذمم المدينة الأخرى
المدفوعات المسبقة
الذمم المدينة الأخرى (الإيضاح 8.1)
الرسوم والعمولة المستحقة

مخصص انخفاض القيمة

جاءت حركة مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و2021 على النحو التالي:

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
3,619,304	7,729,236
1,568,776	2,750,419
23,992,371	16,098,958
14,317	14,317
29,194,768	26,592,930
(7,171,256)	(4,718,808)
22,023,512	21,874,122

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
4,718,808	1,310,210
2,452,448	3,408,598
7,171,256	4,718,808

الرصيد اعتباراً من 1 يناير
المخصصات خلال العام
الرصيد اعتباراً من 31 ديسمبر

8.1. تمثل الذمم المدينة الأخرى تصفية الضمانات الصادرة عن الشركة. تم دفع هذه المبالغ من قبل الشركة لأطراف خارجية على حساب تصفية الضمانات التي تم إصدارها نيابة عن العملاء.

9. الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية

التكلفة

في 1 يناير 2021

الإضافات

التحويلات

عمليات التصرف

في 31 ديسمبر 2021

الإضافات

في 31 ديسمبر 2022

الاستهلاك المتراكم

في 1 يناير 2021

الرسم عن السنة

عمليات التصرف

في 31 ديسمبر 2021

الرسم عن السنة

في 31 ديسمبر 2022

صافي القيمة الدفترية

في 31 ديسمبر 2022

في 31 ديسمبر 2021

الأثاث والتركيبات درهم إماراتي	المعدات المكتبية درهم إماراتي	المعدات المكتبية درهم إماراتي	برامج الكمبيوتر والأجهزة درهم إماراتي	العمل الرأسمالي قيد التنفيذ درهم إماراتي	الإجمالي درهم إماراتي
1,120,381	424,277	136,190	1,176,993	2,499,337	5,357,178
58,125	111,539	-	282,596	1,102,761	1,555,021
2,965,907	-	-	-	(2,965,907)	-
-	-	(39,048)	-	-	(39,048)
4,144,413	535,816	97,142	1,459,589	636,191	6,873,151
10,750	72,549	-	103,113	-	186,412
4,155,163	608,365	97,142	1,562,702	636,191	7,059,563
472,612	279,341	44,571	858,234	-	1,654,758
378,164	108,978	25,286	178,184	-	690,612
-	-	(18,873)	-	-	(18,873)
850,776	388,319	50,984	1,036,418	-	2,326,497
592,735	76,865	19,429	185,487	-	874,516
1,443,511	465,184	70,413	1,221,905	-	3,201,013
2,711,652	143,181	26,729	340,797	636,191	3,858,550
3,293,637	147,497	46,158	423,171	636,191	4,546,654

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

10. حسابات المودعين

	2022	2021
حسابات الهامش	157,810,270	148,744,817
الحسابات الجارية	12,308,129	11,751,844
ودائع الوكالة	17,774,003	16,162,177
	187,892,402	176,658,838
قطاع العمل		
الشركات	5,554,591	3,272,840
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	182,337,811	173,385,998
	187,892,402	176,658,838

جميع حسابات المودعين موجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتراوح معدلات الربح على ودائع الوكالة من 1.00% إلى 4.00% (2021: 1.00% إلى 4.00%).

11. الذمم التجارية الدائنة وغيرها من الخصوم

	2022	2021
الذمم التجارية الدائنة	33,053,569	25,613,360
المخصصات	5,951,198	5,304,371
مصرفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	1,259,848	1,792,830
الأرباح المستحقة على ودائع الوكالة	300,171	140,381
ضريبة القيمة المضافة المستحقة، الصافي	528,339	802,881
	41,093,125	33,653,823

12. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	2022	2021
في 1 يناير	885,004	533,982
الرسم عن السنة	296,891	366,893
المدفوعات خلال العام	(41,226)	(15,871)
في 31 ديسمبر	1,140,669	885,004

13. رأس المال

رأس المال السهمي المصرح به والمدفوع:

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
156,500,000	156,500,000

14. الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لعام 2021 ومذكرة تأسيس الشركة، يلزم تحويل 5% من أرباح الشركة لهذا العام إلى احتياطي قانوني. الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين. ينبغي إجراء التحويلات إلى احتياطيات قانونية حتى تصبح تساوي 50% على الأقل من رأس المال السهمي المدفوع للشركة.

15. الأطراف ذات الصلة

تعتبر الشركة أي كيانات أو شركات أخرى مملوكة للمساهمين، كلياً أو بالشاركة مع آخرين، أطرافاً ذات صلة. تنشأ الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة عموماً من المعاملات التجارية في سياق الأعمال العادي. تمثل الأطراف ذات الصلة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالشركة والكيانات التي تسيطر عليها منفردة أو بشكل مشترك أو تتأثر بشكل كبير بهذه الأطراف. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة المفصّل عنها في بيان المركز المالي وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر كما يلي:

أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة	أعضاء مجلس الإدارة الرئيسة	أعضاء مجلس الإدارة الرئيسة	أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة	أعضاء مجلس الإدارة الرئيسة	أعضاء مجلس الإدارة الرئيسة
أرصدة الأطراف ذات الصلة	أصول التمويل الإسلامي	الرسوم والعمولات المستحقة	الذمم المدينة الأخرى	حسابات المودعين	الذمم الدائنة التجارية الأخرى
5,438,684	-	5,438,684	5,438,684	5,438,684	5,438,684
13,610	-	13,610	13,610	13,610	13,610
282,267	-	282,267	282,267	282,267	282,267
933,869	-	933,869	933,869	933,869	933,869
59,666	-	59,666	59,666	59,666	59,666
المعاملات الهامة مع الأطراف ذات الصلة	الدخل من التمويل الإسلامي	التوزيع على المودعين	الدخل من التمويل الإسلامي	التوزيع على المودعين	التوزيع على المودعين
598,967	-	598,967	598,967	598,967	598,967
(1,956)	-	(1,956)	(1,956)	(1,956)	(1,956)
1,262,064	-	1,262,064	1,262,064	1,262,064	1,262,064
(5,455)	-	(5,455)	(5,455)	(5,455)	(5,455)

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

أصحاب المصلحة	أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	أصحاب المصلحة	أعضاء مجلس الإدارة
الأطراف ذات الصلة	الأطراف ذات الصلة	الأطراف ذات الصلة	الأطراف ذات الصلة	الأطراف ذات الصلة
مكافآت كبار موظفي الإدارة	مكافآت كبار موظفي الإدارة	مكافآت كبار موظفي الإدارة	مكافآت كبار موظفي الإدارة	مكافآت كبار موظفي الإدارة
توظيف قصير الأجل المنافع	-	2,200,000	2,200,000	1,890,000
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	-	239,400	239,400	204,400
مزايا توظيف أعضاء مجلس الإدارة	-	700,000	700,000	4,247,083

تم إصدار الالتزامات والطوارئ حتى 31 ديسمبر 2022 بقيمة 312,375 درهم إماراتي نيابة عن الأطراف ذات الصلة (2021: 312,375 درهم).

16. الدخل من التمويل الإسلامي

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
36,465,409	34,108,900
86,374	136,604
12,224	12,422
463,766	153,599
37,027,773	34,411,525

يسجل دخل المراجعة على أساس تقسيم الوقت على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الرئيسية المستحقة. تراوحت معدلات الربح المكتسبة على تسهيلات تمويل المراجعة خلال العام من 3% إلى 18% (2021: 2.5% إلى 18%) في السنة.

17. مصاريف إدارية

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
30,443,141	28,115,130
1,833,061	2,265,686
1,728,308	2,225,459
646,828	-
874,516	690,612
485,053	444,458
433,939	489,885
403,531	314,691
362,315	362,843
179,537	236,534
50,400	-
1,213,434	1,056,148
38,654,063	36,201,446

18. الالتزامات والنفقات العرضية

قدمت الشركة الضمانات المالية والسندات التالية نيابة عن عملائها:

2022	2021
درهم إماراتي	درهم إماراتي
182,418,051	140,565,851
101,213,375	109,042,707
87,409,637	82,997,322
64,967,795	38,245,995
47,509,871	31,779,001
18,967,684	25,621,834
502,486,413	428,252,710

18.1. أخطرت الشركة ببعض المطالبات القانونية التي يمكن أن تنشأ عنها مسؤولية ولكن لا يمكن تحديد المبالغ المستحقة الدفع أو احتمال نجاح أي مطالبة فردية ضد الشركة.

19. إدارة المخاطر أهداف إدارة المخاطر المالية إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية أو الالتزام بسبب التغيرات في أسعار السوق.

مخاطر العملات الأجنبية

تتعلق مخاطر العملة بمخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا تتعرض الشركة كثيرًا لمخاطر العملات الأجنبية.

مخاطر معدل الربح

تتعرض الشركة لمخاطر معدل الربح على أصولها وخصومها التي تحمل الربح.

تتمثل حساسية بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في تأثير التغييرات المفترضة في معدلات الربح على أرباح الشركة لمدة عام، بناءً على الأصول المالية والخصوم المالية ذات المعدل العائم المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2022. تؤدي الزيادة/ (الانخفاض) بنسبة 1% في سعر الفائدة أو معدل العائد على الفائدة على أساس الأدوات المالية إلى زيادة/ (انخفاض) أرباح العام بقيمة 3,731,509 درهم إماراتي (العام السابق: 3,454,079 درهم).

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى عام	من عام واحد إلى 5 أعوام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
الأصول المالية	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
التمويل الإسلامي	64,580,276	105,242,756	190,234,337	1,512,656	361,570,025
الودائع والذمم المدينة الأخرى	1,302,934	17,442,324	278,042	100,403	19,123,703
النقد وما في حكمه	4,808,623	-	-	-	4,808,623
	70,691,833	122,685,080	190,512,379	1,613,059	385,502,351
الخصوم المالية					
حسابات المودع	163,943,130	7,153,065	5,562,643	-	176,658,838
الحسابات المستحقة الدفع					
وغيرها من الالتزامات	28,349,452	-	-	-	28,349,452
	192,292,582	7,153,065	5,562,643	-	205,008,290

إدارة مخاطر رأس المال

تدير الشركة هيكل رأس المال وتجري التعديلات عليه في ضوء التغيرات في ظروف العمل. لم تتم أية تغييرات في الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2022 و2021. يشمل رأس المال رأس المال السهمي والاحتياطي القانوني والأرباح المحتجزة.

كفاية رأس المال

الشركة مرخصة ومنظمة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. بلغت نسبة كفاية رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2022 نسبة قدرها 30.32% (2021: 31.62%) وهو ما يتماشى مع سياسة الشركة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية حفاظًا على ثقة المستثمر والدائن والسوق ومواصلة للتطوير المستقبلي للأعمال.

تتكون قاعدة رأس المال النظامي للشركة من رأس المال السهمي والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة. تنص سياسة إدارة المخاطر بالشركة على أنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى لإجمالي قاعدة رأس المال 15% من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

تحدد الأصول المرجحة للمخاطر وفقًا للمتطلبات المحددة التي تسعى إلى عكس المستويات المختلفة للأصول المرتبطة بالمخاطر والتعرض خارج الميزانية العمومية.

جاء وضع كفاية رأس مال الشركة في نهاية السنة المشمولة بالتقرير على النحو التالي:

الدخل من التمويل الإسلامي

2021	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
181,601,759	196,812,246
574,403,803	649,220,870
31.62%	30.32%

إجمالي قاعدة رأس المال

إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر

كفاية رأس المال (إجمالي قاعدة رأس المال/إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر)

إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. ويمكن حدوث مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو انخفاض مستوى الائتمان مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللحماية من هذه المخاطر، تتم إدارة الأصول مع وضع السيولة في الاعتبار، مع الحفاظ على رصيد سليم من النقد والنقد وما في حكمه.

تراقب الإدارة ملف استحقاق الأصول والخصوم المالية لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يلخص الجدول التالي ملف استحقاق الأصول والخصوم المالية كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 بناءً على الاستحقاقات التعاقدية.

لا تؤمّن الودائع وبعض الذمم المدينة الأخرى وأصول التمويل الإسلامي والأرصدة لدى البنوك بأي ضمانات إضافية. تعد المبالغ التي تمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان على الأصول المالية في تاريخ التقرير، في حالة إخفاق الأطراف المقابلة في أداء التزاماتها، هي القيم الدفترية.

2022	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى عام	من عام واحد إلى 5 أعوام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
الأصول المالية	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
أصول التمويل الإسلامي	79,284,203	125,774,117	183,597,140	2,269,468	390,924,928
الودائع والذمم المدينة الأخرى	1,296,840	18,938,138	110,955	108,803	20,454,736
النقد وما في حكمه	6,839,120	-	-	-	6,839,120
	87,420,163	144,712,255	183,708,095	2,378,271	418,218,784
الخصوم المالية					
حسابات المودعين	174,367,131	13,482,629	42,642	-	187,892,402
الحسابات المستحقة الدفع	35,141,927	-	-	-	35,141,927
وغيرها من الالتزامات	209,509,058	13,482,629	42,642	-	223,034,329

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

21. تشمل الأصول المالية الودائع وبعض الذمم المدينة الأخرى وأصول التمويل الإسلامي والنقد وما في حكمه. تشمل الخصوم المالية حسابات المودعين والذمم التجارية الدائنة وبعض الخصوم الأخرى.

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية ماديًا عن قيمها الدفترية.

22. تحليل استحقاق الأصول والخصوم

اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022 الأصول

النقد وما في حكمه
أصول التمويل الإسلامي، الصافية
الودائع والمدفوعات المسبقة و
الذمم المدينة الأخرى
الأثاث والتراكيبات و معدات مكتبية
إجمالي الأصول

الخصوم

حسابات المودع
الذمم التجارية الدائنة وغيرها من الخصوم
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
إجمالي الخصوم

اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021الأصول

النقد وما في حكمه
أصول التمويل الإسلامي، الصافية
الودائع والمدفوعات المسبقة و
الذمم المدينة الأخرى
الأثاث والتراكيبات و معدات مكتبية
إجمالي الأصول

في غضون 12 أشهر	بعد 12 أشهر	استحقاق غير محدد	الإجمالي
6,839,120	-	-	6,839,120
205,058,320	185,866,608	-	390,924,928
21,803,754	219,758	-	22,023,512
-	-	3,858,550	3,858,550
233,701,194	186,086,366	3,858,550	423,646,110
187,892,402	-	-	187,892,402
41,093,125	-	-	41,093,125
-	-	1,140,669	1,140,669
228,985,527	-	1,140,669	230,126,196

في غضون 12 أشهر	بعد 12 أشهر	استحقاق غير محدد	الإجمالي
4,808,623	-	-	4,808,623
169,835,032	191,734,993	-	361,570,025
21,495,677	378,445	-	21,874,122
-	-	4,546,654	4,546,654
196,139,332	192,113,438	4,546,654	392,799,424

الخصوم

حسابات المودع
الذمم التجارية الدائنة وغيرها من الخصوم
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
إجمالي الخصوم

23. ضريبة الشركات

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لعام 2022 بشأن فرض الضرائب على الشركات والمؤسسات (قانون ضريبة الشركات أو القانون) لسن نظام ضريبة شركات اتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. سيصبح نظام ضريبة الشركات ساريًا للفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يونيو 2023 أو بعده. على وجه العموم، ستخضع الشركات الإماراتية لمعدل ضريبة شركات بنسبة 9% ويطبق معدل 0% على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز حدًا معينًا يحدد بقرار من مجلس الوزراء. علاوة على ذلك، يوجد العديد من القرارات الأخرى التي لم يتم الانتهاء منها بعد عن طريق قرار مجلس الوزراء وتعد مهمة حتى يتسنى للكيانات تحديد وضعها الضريبي ودخلها الخاضع للضريبة. تستمر الشركة في مراقبة توقيت صدور قرارات مجلس الوزراء الهامة هذه لتحديد وضعها الضريبي وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل. تقيم الشركة التأثير المحتمل على بياناتها المالية، سواء من منظور الضرائب الحالية أو المؤجلة.

24. أرقام المقارنة

يعاد تجميع أرقام العام السابق أو يعاد تصنيفها عند الاقتضاء لجعلها قابلة للمقارنة مع أرقام العام الحالي. لا تعد عمليات إعادة التجميع أو إعادة التصنيف هذه مادية.



الطابق الأول، برج العتيبة، شارع حمدان، ص.ب: 63622،
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. الهاتف : 4999 2401 971+

www.sirajfinance.com

الخط المجاني (800-74725) 800 SIRAJ | البريد الإلكتروني : info@sirajfinance.com

